Cour
Pénale
Internationale

International
Criminal
Court

قلم المحكمة

ICC-PIDS-FS-10-002/08_Ar
المحكمة الجنائية الدولية

الصورة: ICC-CPI

قلم المحكمة هو أحد الأجهزة الأربعة للمحكمة الجنائية الدولية، وهو مسؤول عن الجوانب غير القضائية في إدارة المحكمة وخدماتها. وتندرج جميع المهام التي يضطلع بها قلم المحكمة في نطاق الانصراف الواضح إلى دعم الأهداف الاستراتيجية للمحكمة.

ويتسم عمل قلم المحكمة بأنه يجب أن يبقى عملاً يضطلع به جهاز يلتزم الحياد الدائم. ويدرك قلم المحمة أن جودة أنشطته وفعاليتها وشفافيتها وتنفيذها في الوقت المناسب تؤثر في أداء الرسالة الشاملة للمحكمة. ويسترشد قلم المحكمة بإطاره التنظيمي وبالمعايير الدولية، كما يضع الآفاق المستقبلية نصب عينيه، ولا سيما عندما يتعامل مع تكنولوجيا المعلومات والاتصال.

جودة العدالة

ترمي الخدمات التي يقدمها قلم المحكمة في نهاية المطاف إلى أن تكون إجراءات الدعاوى علنية وعادلة وفعالة وسريعة.

وتقوم "شعبة المجني عليهم والمحامين" التابعة لقلم المحكمة بتوفير محامين للدفاع عن المشتبه بهم والمتهمين، وتدعم محامي الدفاع في أداء مهامهم، عملاً بمبدأ المساواة في السلاح. كما أن الشعبة تساعد المجني عليهم لدى سعيهم إلى المشاركة في الإجراءات القضائية ولدى تقديمهم طلبات جبر الأضرار.

أما "شعبة خدمات المحكمة" فتساند التحقيقات والمحاكمات من خلال وظيفتيها الأساسيتين المتمثلتين في حماية الشهود وتسيير شؤون مركز الاحتجاز. كما توفر هذه الشعبة خدمات الترجمة التحريرية والشفوية لجميع جلسات المحاكمات، وهي مسؤولة عن السجلات والمودعات والإخطارات ومكلفة بالإدارة القضائية.

ويعد عمل "قسم الإعلام والوثائق" أساسياً للسعي إلى تحقيق جودة العدالة لأنه يضمن أن تكون المحاكمات علنية ومتاحة بالفعل، ولا سيما للجماعات المتضررة من جراء ارتكاب جرائم تندرج في نطاق اختصاص المحكمة.

ويتيح "قسم الأمن والسلامة" إجراء التحقيقات والمحاكمات من خلال توفير أكبر قدر ممكن من الأمن والسلامة لجميع المشاركين.

مؤسسة تحظى باعتراف جيد وبدعم ملائم

يجري قلم المحكمة اتصالات منتظمة مع مختلف فئات الأطراف المعنية بالمحكمة في مجالات تشمل الإعلام والتوعية والعلاقات الخارجية.

وتوجَّه أنشطة العلاقات الخارجية نحو تأمين دعم الدول والمنظمات الدولية في المسائل المتعلقة بحماية الشهود، وتنفيذ الأحكام، وتبادل المعلومات، وتوفير الإمداد والأمن على الصعيد الميداني. وتمثل المنظمات غير الحكومية وأوساط المهنة القانونية والمؤسسات الأكاديمية أطرافاً فاعلة رئيسية أخرى في نظام القانون الجنائي الدولي الذي يندرج فيه عمل قلم المحكمة. أما الاتصال بالأطراف المعنية، على وجه العموم، فيضطلع به ويديره "المكتب المباشر للمسجل".

كما أن "قسم خدمات المشورة القانونية" و"قسم الإعلام والوثائق" يضطلعان بدور هام في العلاقات مع الأطراف المعنية. وبالمثل، لا يمكن لأقسام أخرى مثل "قسم مشاركة المجني عليهم وجبر أضرارهم" و"وحدة المجني عليهم والشهود" وحتى "قسم الاحتجاز" أن تضطلع بمهامها على نحو فعال إلا من خلال التبادل والتفاعل مع هذه الأطراف الفاعلة الخارجية. وتعد التوعية أساسية لتحقيق الهدف الرامي إلى جعل المحكمة مؤسسة تحظى باعتراف ودعم جيدين. وقلم المحكمة مسؤول عن وضع برنامج التوعية وتنفيذه وفقاً لخطة المحكمة الاستراتيجية المفصلة الخاصة بالتوعية. ويتعين على المحكمة السعي إلى ردم الهوة بينها وبين المجتمعات المحلية المتضررة من خلال إنشاء نظام فعال يقوم على

الاتصال في الاتجاهين. ولا بد أن يتيح ذلك فهماً أفضل لشواغل هذه المجتمعات وتوقعاتها وأن يزيد ثقتها بالعدالة الجنائية الدولية.

نموذج للإدارة العامة

إن مختلف الأقسام التنفيذية، مثل "مكتب المراقب" و"قسم الموارد البشرية" و"قسم الميزانية والمالية" و"قسم الأمن والسلامة"، إلى جانب "قسم خدمات المشورة القانونية"، تضطلع كلها بدور أساسي في ضمان إنشاء إطار إداري ملائم للمحكمة وغير معقد يتيح لهذه الأقسام أن تقدم خدماتها من خلاله.

وتوفر "شعبة الخدمات الإدارية المشتركة" تكنولوجيا المعلومات الملائمة، وتعد مقترحات سليمة ودقيقة للميزانية، وتضمن دقة المحاسبة، وتقتني السلع، وتوفر الإمداد، وتشغل المكاتب الميدانية، وتضطلع بصيانة مباني المحكمة وبغير ذلك من المهام التي تسهم كلها في تكوين منظمة فعالة ومرنة وخاضعة للمساءلة.

وتستند هذه الجهود إلى دعائم أساسية، منها المهام التي يضطلع بها قسم الموارد البشرية، الذي يسهم إسهاماً كبيراً في تصميم وتحقيق الأهداف المتعلقة بالثروة الرئيسية للمحكمة، ألا وهي هيئة الموظفين.

نبذة عن المسجل

© ICC-CPI/Max Koot

يتولى المسجل رئاسة قلم المحكمة، وهو المسؤول الإداري الأول في المحكمة، ويُنتخب باقتراع سري ينبغي أن يحصل فيه على الأغلبية المطلقة لأصوات القضاة المجتمعين في جلسة عامة. وقد انتُخبت السيدة سيلفانا أربيا، وهي من إيطاليا، في ٢٨ شباط/فبراير ٢٠٠٨ مسجلة جديدة لمدة خمس سنوات خلفا للسيد برونو كاتال. وستمارس مهامها تحت سلطة رئيس المحكمة.

ولدى السيدة سيلفانا أربيا خبرة واسعة في القانون الدولي، والقانون الجنائي، وفي جوانب الإدارة القضائية للقانون الجنائي الدولي. وقبل أن تلتحق بالمحكمة الجنائية الدولية، كانت تترأس هيئة الإدعاء العام في المحكمة الجنائية الدولية لراوندا، وكانت قبل ذلك من كبار محامي الدفاع ونائبة رئيس هيئة الدعاء العام في مكتب المدعي العام، وتولت الإدعاء في قضايا هامة أمام المحكمة الجنائية الدولية لراوندا.

بالإضافة إلى ذلك شاركت السيدة أربيا في صياغة نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية باعتبارها أحد أعضاء الوفد الإيطالي المشارك في المؤتمر الدبلوماسي الذي انعقد في روما عام ١٩٩٨.

والسيدة أربيا مجازة في القانون من جامعة بدوا في إيطاليا، ومارست مهنة القضاء في إيطاليا. وقد نشرت مجموعة من الدراسات والكتب في مجال حقوق الإنسان وحقوق الأطفال.